

هل الأحكام في الشريعة ترجع إلى الأحكام الكلية في الغالب؟

الشيخ عبد الله الغديان

عبدالله الغديان

هل الأحكام في الشريعة ترجع إلى القواعد الكلية في الغالب؟ بمعنى إذا ضبط طالب العلم القواعد الكلية سهلت عليه أمور الاستدلال بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين. والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين - [00:00:00](#)

نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين من المعلوم أن الشريعة موضوعه بحسب القواعد فهذه القواعد منها ما هو قواعد أصول ومنها ما هو قواعد فقه ومنها ما هو قواعد مقاصد - [00:00:19](#)

الشريعة والفروع التي استنبطها العلماء أو أن الشخص يريد أن يستنبط فرعاً من دليل من الأدلة أو تقع حادث أو تقع واقعة ويريد أن يرد هذه الواقعة إلى مدرَكها من الشريعة - [00:00:58](#)

فما دونه الفقهاء المتقدمون المذاهب الأربعة ما دونوه من الفروع وما ذكروا من بياني مراجع هذه آية الفروع وهي المدارك فمتون الفقه يذكرون فيها المسائل وأحكام المسائل سواء أكان الحكم - [00:01:48](#)

تكليفيًا لو كان وضعيًا وفي شروحي هذه المتون بعضهم يذكرون مدارك هذه المسائل وإذا تتبعنا المدارك التي يذكرونها وجدنا أنهم قد يرجعون الفرع إلى دليل خاص أو إلى دليل عام - [00:02:42](#)

أو إلى قاعدة عامة أو إلى قاعدة خاصة أو إلى إجماع أو إلى قياس أصولي وقصدي بالقياس الأصولي يعني الحاق فرع بأصل بناء على اتفاق هذا الفرع مع الأصل وإذا - [00:03:33](#)

لم يجد من هذه المدارك ما يصلح أن يكون مدرَكًا في هذا الفرع فإنه يرجع إلى ما يسمى بالمصالح المرسلة والمصالح المرسلة عمارة عن النظر إلى مقاصد الشريعة فإذا وجد - [00:04:16](#)

أن هذه المسألة مصلحة محضة أو مفسدة لحظة أو مشتملة على مصلحة ومفسدة ولكن المصلحة أرجح أو مشتملة على مصلحة ومفسدة ولكن المفسدة أرجح أو مشتملة على مصلحة ومفسدة ولكنهما متساويان - [00:04:59](#)

في نظري الشخص المؤهل ففي هذه الحال في هذه الصورة يتمتع وهذا هو الذي يقول فيه أهل العلم درء المفاسد مقدم على جلب المصالح في هذه الصورة فقط عندما يتساوى جانب المصلحة - [00:05:40](#)

وجانب المفسدة في نظر الإمام الأمور العامة أو في نظر القاضي أو في نظر المفتي أو ما إلى ذلك وقد يكون الفرع مشتمل على مصلحتين لا بد من إهدار أحدهما وإلغاء الأخرى - [00:06:06](#)

فينظر إذا كانت إحدى المصلحتين راجحة أخذ بالراجحة وإلغاء المرجوحة وإذا كانت المصلحتان متساويتين فإنه يختار ما شاء منهما ويلغي الأخرى يعني عندما يريد أن يعمل بمصلحة لابد أن يفوت مصلحة - [00:06:28](#)

فإذا تساوتا فإنه يخير بما يريد أن يفعله سواء كان النظر من جهة ما يفعله أو ما يلغيه وإذا كانت كانت المسألة مشتملة على مفسدتين ولا بد من التأيان آتيان هذا الأمر - [00:06:55](#)

فينظر إذا كانت هذه المسألة مشتملة على مفسدة الراجحة ومفسدة مرجوحة. فإنه يرتكب المفسدة الراجحة ويلغي ويلغي مفسدة الراجحة ويأخذ بالمفسدة المرجوحة وإذا تساوت المفسدتان عنده ولا بد من الفعل فإنه يختار ما شاء منهما - [00:07:25](#)

اعملوا ولو اشتمل على مفسدة لأنه فوت آآ عدم ارتكاب مفسدة مماثلة هذه صور تسع عندما ينظر الإنسان في باب المصالح المرسلة.

ولابد ان الشخص يكون الشخص مؤهلا بمعنى انه يعرف الدالة - 00:08:03

ويعرف الدالة ويعرف مقاصد الشريعة فعندما يكون مؤهلا هذا التأهيل حينئذ يسهل عليه يسهل عليه الربط بين فروع الشريعة وبين

قواعدها سواء كان الربط من جهة قاعدة اصولية او من جهة قاعدة فقهية او من جهة قاعدة - 00:08:32

من قواعد مقاصد الشريعة وبالله التوفيق - 00:09:03